رؤيـــة VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

برنامج تطويـــر
القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي

النشرة الربعية – الربع الرابع 2020م

أهم الملامح: خفض العجز في ميزانية 2021م، مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي

ميزانية 2021 – أهم الملامح

- من المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات التقديرية للعام 2021م نحو 849 مليار ريال سعودي، بزيادة قدرها 10.3% عن تقديرات عام 2020م.
- من المتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات التقديرية للعام 2021م نحو 990 مليار ريال سعودي ، بانخفاض 7.3% عن النفقات المقدرة لعام 2020.
- وتستهدف الحكومة خفض عجز الميزانية إلى 141 مليار ريال سعودي (4.9% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2021م.
- ومن المتوقع أن يصل إجمالي الدين العام إلى 937 مليار ريال سعودي في عام 2021م فيما يتوقع أن يصل احتياطي الحكومة إلى 280 مليار ريال سعودي بنهاية عام 2021.
- ويقدم التقرير تقديرات وتوقعات لأهم مؤشرات المالية العامة والاقتصاد الكلي مثل الإيرادات المالية والنفقات ونمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم ، وهي على النحو التالي:

المؤشر	فعلي 2019	توقعات 2020	تقديرات 2021
الإيرادات	927	770	849
النفقات	1,059	1,068	990
عجز الميزانية	133	298	141
الدين العام (% من الناتج المحلي الإجمالي)	22.8%	34.3%	32.7%
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	0.3%	-3.7%	3.2%
نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	0.8%	-16.4%	15.3%
التضخم	-2.1%	3.7%	2.9%

ميزانية 2020 – أهم الملامح

- من المتوقع أن يرتفع عجز الميزانية إلى 298 مليار ريال سعودي في عام 2020 بالمقارنة مع 133 مليار ريال سعودي في عام 2019 متأثرًا بجائحة كورونا.
- كما يتوقع أن ينخفض إجمالي الإيرادات بنسبة 16.9% على أساس سنوي إلى 770 مليار ريال سعودي في عام 2020.
- فيما يتوقع أن يرتفع إجمالي النفقات بنسبة 0.8%على أساس سنوي إلى 1,068 تريليون ريال سعودي في عام 2020.
- وتشير التقديرات إلى ارتفاع في مستوى الدين العام، حيث يتوقع أن يرتفع إلى 854 مليار ريال سعودي في عام 2020 بالمقارنة مع 678 مليار ريال سعودي في عام 2019.

عجز / فائض الميزانية (مليار ريال سعودي)

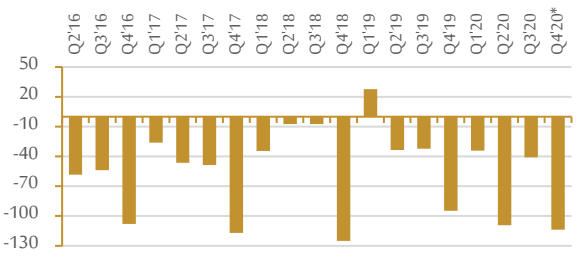

تقديري (الربع الرابع 2020 محسوب من تقديرات موازنة العام المالي 2020)

الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث لعام 2020م (%)*

- انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.6% على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2020م.
- وجاء انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض القطاع النفطي وغير النفطي بنسبتي 8.2% و2.1% على التوالي في الربع الثالث من العام 2020م.
- فيما شكّل القطاع غير النفطي نسبة 59.2% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من عام 2020م مقارنة بنسبة 56.6% في الربع الثاني من عام 2020م.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

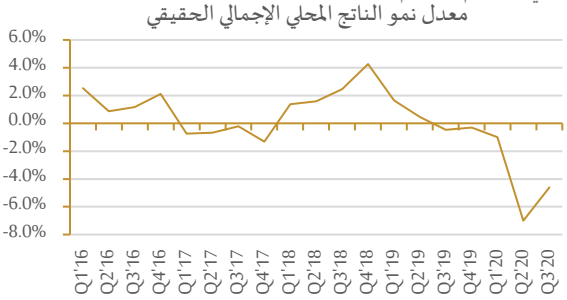

*استناداً إلى البيانات الأولية

مؤشر مديري المشتريات

ارتفع مؤشر مديري المشتريات في المملكة العربية السعودية إلى 57.0 نقطة في ديسمبر 2020م مقارنة بـ 54.7 نقطة في نوفمبر 2020م، وسجل الاستطلاع توسعًا للشهر الرابع على التوالي وأعلى قراءة له منذ نوفمبر 2019 ، مدفوعاً بالطلبات الجديدة التي نمت بأسرع ما يمكن في 12 شهرًا. وتشير قراءة المؤشر فوق 50 نقطة إلى حدوث توسع في نشاط القطاع الخاص غير المنتج للنفط، في حين تشير قراءة المؤشر تحت 50 نقطة إلى حدوث انكماش.

مؤشر مديري المشتريات

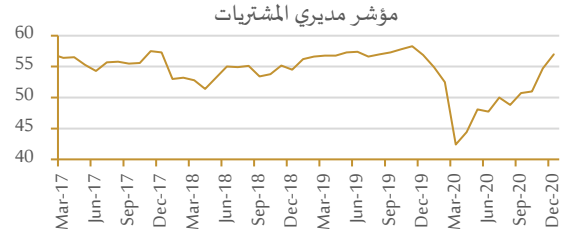

مؤشر أسعار المستهلك

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 5.3% على أساس سنوي في ديسمبر 2020 وكان في نطاق 5-6% في الأشهر الستة الماضية. حيث شهدت مؤشرات قطاعي التبغ والأغذية والمشروبات زيادة بنسبتي 13.7% و 12.7% على التوالي ، نتيجة لرفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15% في يوليو من العام 2020م. في حين كان قسم التعليم هو الأكثر انخفاضًا ، حيث انخفض بنسبة 8.6% على أساس سنوي في ديسمبر 2020.

مؤشر اسعار المستهلك (على اساس سنوي)

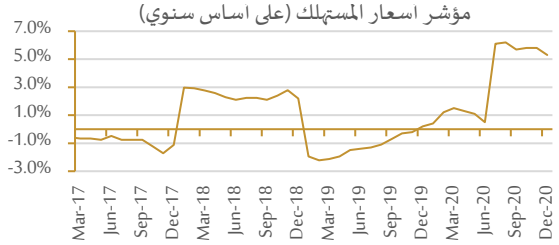

الاقتصاد الكلي والسوق المالية

مراجعة الاقتصاد الكلي

عمليات نقاط البيع

ارتفعت قيمة مبيعات عمليات نقاط البيع بنسبة 34.7% على أساس سنوي لتبلغ 37.6 مليار ريال سعودي في ديسمبر 2020م مقارنة بـ 27.9 مليار ريال خلال نفس الفترة م العام السابق.
وقد بلغت قيمة مبيعات عمليات نقاط البيع 105.5 مليار ريال سعودي في الربع الرابع من العام 2020م (بارتفاع نسبته 33.7% على أساس سنوي وبنسبة 10.1% على أساس ربعي).

عمليات نقاط البيع (مليار ريال)

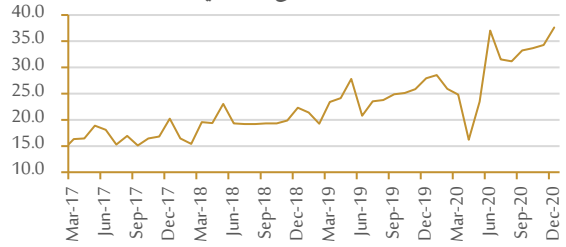

نمو عرض النقود (ن 3) والودائع المصرفية (%)

ارتفع المعروض النقدي (ن 3) بنسبة 8.3% على أساس سنوي وبنسبة 2.9% على أساس ربعي في ديسمبر 2020م. وحقق المعروض النقدي (ن 1) نمواً بنسبة 15.6% على أساس سنوي. في حين ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 5.5% على أساس سنوي. وارتفع إجمالي الودائع المصرفية بنسبة 8.2% على أساس سنوي وبنسبة 3.3% على أساس ربعي في ديسمبر 2020م.

نمو عرض النقود والودائع المصرفية

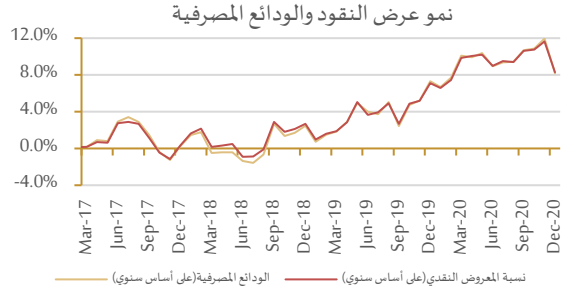

نمو الائتمان المصرفي (%)*

حقق الائتمان المصرفي (للقطاعين العام والخاص) نمواً بنسبة 14.8% في ديسمبر 2020م على أساس سنوي وبنسبة 3.0% على أساس ربعي. حيث شهد ائتمان القطاع العام ارتفاعاً بنسبة 28.4% على أساس سنوي وبنسبة 20.1% على أساس ربعي. كما ارتفع الائتمان المصرفي للقطاع الخاص بنسبة 14.3% في ديسمبر على أساس سنوي وبنسبة 2.3% على أساس ربعي.

نمو الائتمان المصرفي (على أساس سنوي) (القطاع العام مقابل القطاع الخاص)

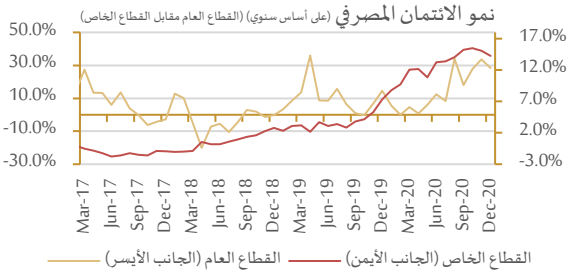

الائتمان المصرفي للقطاع العام لا يشمل السندات الحكومية وشبه الحكومية

القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض (نسبة القروض المتعثرة)

انخفضت نسبة القروض المتعثرة بشكل طفيف إلى 2.2% في الربع الثالث من العام 2020م (أحدث البيانات المتاحة) مقارنة بنسبة 2.3% في الربع الثاني

(نسبة) القروض المتعثرة من إجمالي القروض

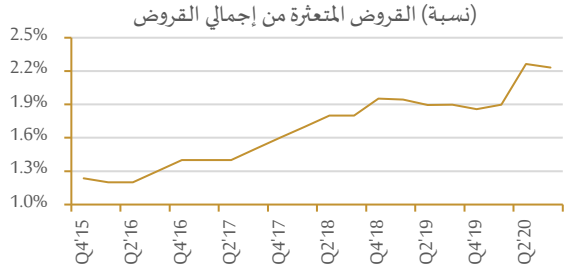

أسعار الفائدة

أبقى البنك المركزي السعودي (ساما) معدليَ إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس دون تغيير خلال الربع الرابع من عام 2020م. في حين كان آخر تخفيض للأسعار في مارس 2020م بمقدار 125 نقطة أساس لكل منهما. ويأتي ذلك استمراراً لنهج البنك في تعزيز الاستقرار النقدي.

أسعار الفائدة (%)

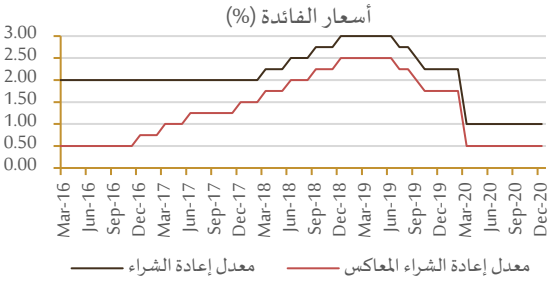

نظرة عامة على الأسواق المالية

مؤشر السوق الرئيسة (تاسي)

حقق مؤشر سوق الأسهم السعودية (تاسي) أفضل أداء مقارنة بباقي دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2020. فقد انخفض بنسبة 0.7% على أساس شهري في ديسمبر ، بينما ارتفع بنسبة 3.6% على أساس سنوي. كما انخفضت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية بنسبة 0.3% من 9,130 مليار ريال سعودي في سبتمبر 2020م لتصل إلى 9,102 مليار ريال سعودي في ديسمبر 2020م.

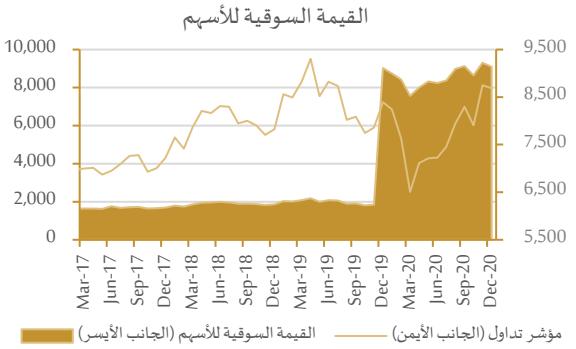

ملكية المستثمرين الأجانب

انخفضت نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من 12.9% في شهر نوفمبر 2020م لتصل إلى 12.8% في شهر ديسمبر من إجمالي الأسهم الحرة، حيث انخفضت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب بنسبة 1.6% على أساس شهري لتصل إلى 208.3 مليار ريال في ديسمبر من 211.7 مليار ريال سعودي في نوفمبر 2020م.

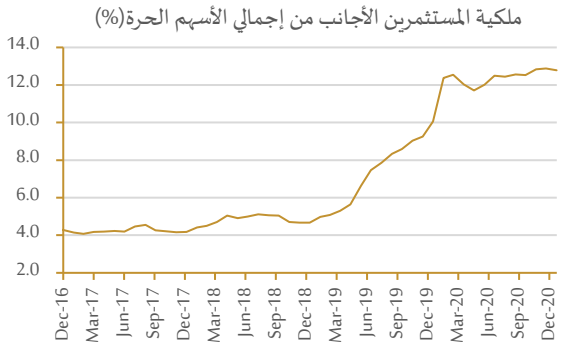

حصة المستثمرين المؤسساتيين من قيمة التداول

انخفضت حصة المستثمرين المؤسساتيين من إجمالي قيمة التداول في الربع الرابع من عام 2020م إلى 10.0% في المتوسط على أساس ربعي مقارنة بنسبة 14.3% في الربع الثالث من عام 2020م.

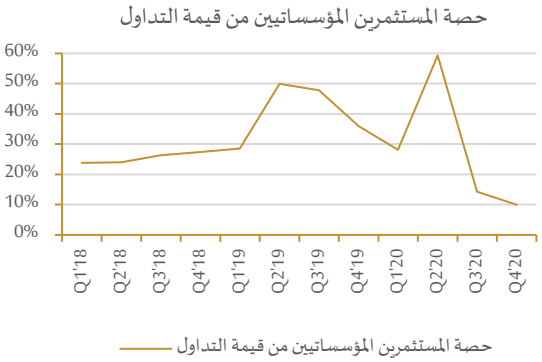

تركيز السوق في أكبر 10 شركات

انخفضت نسبة التركز لأكبر عشر شركات في السوق المالية (تداول) بنهاية شهر ديسمبر من العام 2020م إلى 89.5% مقارنة بنسبة 89.9% في نهاية سبتمبر 2020م، في حين قد بلغت 61.4% في نهاية سبتمبر 2019م.

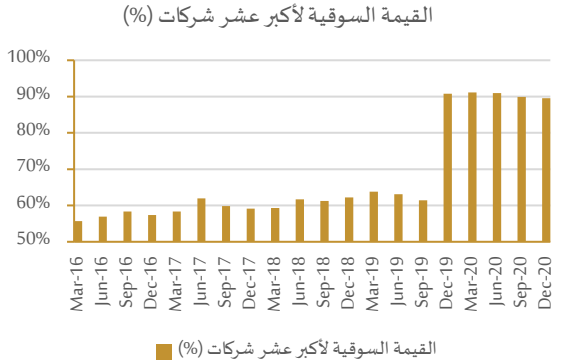

الأصول المدارة (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)

ارتفعت الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 20.6% في الربع الرابع من عام 2020م مقارنة بنسبة 19.1% في الربع الثالث من عام 2020م. وحققت الأصول المدارة ارتفاعا بنسبة 22.4% على أساس سنوي وبنسبة 7.9% على أساس ربعي.

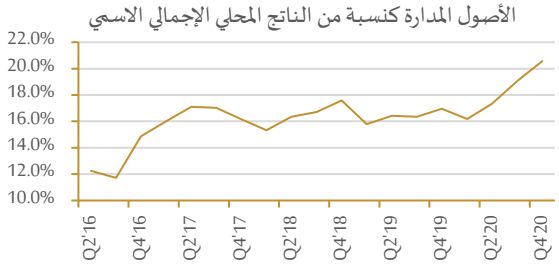

أهم اللمحات عن تطورات القطاع المالي

بدعم من "منشآت".. "جدا" وجمعية رأس المال الجريء توقعان اتفاقية تعاون وشراكة استراتيجية

وقعت شركة صندوق الصناديق "جدا"، وجمعية رأس المال الجريء والملكية الخاصة، اتفاقية تعاون وشراكة استراتيجية لدعم منظومة الاستثمار الجريء والملكية الخاصة، وذلك بدعم من الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت".

ووقع الاتفاقية الرئيس التنفيذي لـ"جدا" عادل العتيق، والرئيس التنفيذي لجمعية رأس المال الجريء أسامة عشري، بحضور رئيس مجلس إدارة جمعية رأس المال الجريء والملكية الخاصة عبد الرحمن طرابزوني .

ووفقًا لاتفاقية التعاون، سيعمل الطرفان على تبادل الخبرات للإسهام في دعم وتطوير قطاع رأس المال الجريء والملكية الخاصة والمشاركة في تطوير البرامج التدريبية لرفع مستوى المهنية والاحترافية بالقطاع بالإضافة إلى التعاون في المجالات البحثية والدراسات.

هيئة السوق المالية تلزم الشركات المدرجة أن يكون أي إشعار أو إفصاح باللغتين العربية والإنجليزية اعتباراً من بداية 2021

أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراره بتاريخ 09/03/1442هـ الموافق 26/10/2020م، المتضمن إلزامية أن يكون أي إشعار للسوق وأي إفصاح للجمهور يقوم به المصدر المدرجة أوراقه المالية في السوق الرئيسية - وفقاً لقواعد الإدراج - باللغتين العربية والإنجليزية، وذلك ابتداءً من تاريخ 01/01/2021م، باستثناء الشروط والأحكام لصناديق الاستثمار المتداولة؛ بحيث يكون الإفصاح عنها ملزماً باللغة الإنجليزية اعتباراً من 01/04/2021م.

ويأتي هذا القرار استمراراً لسعي الهيئة في تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها وتعزيز الشفافية وتسهيل تدفق المعلومات المهمة للمستثمرين والجمهور والحد من المخاطر في معاملات الأوراق المالية. بالإضافة إلى أن الهيئة تقوم بتقييم متطلبات الإفصاح النظامية واتخاذ التعديلات اللازمة الرامية إلى زيادة جودة وشمولية الإفصاح في السوق المالية ومتابعة الالتزام به. كما أن إتاحة المعلومات باللغتين العربية والإنجليزية تحقق العدالة للمستثمر المحلي والأجنبي وتساهم في رفع مستوى البحوث والدراسات والتقييمات التي يتم إجراؤها على السوق المالية السعودية؛ مما يوفر لجميع المتعاملين معلومات أكثر دقة وتقييمات أكثر عدالة وتساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بناءً على معلومات من مصادرها الموثوقة وفي الوقت المناسب.

البنك المركزي السعودي يصدر تقرير أداء قطاع التأمين للربع الثالث من 2020م

أعلن البنك المركزي السعودي "ساما" إصدار التقرير ربع السنوي عن أداء قطاع التأمين خلال الربع الثالث من العام الجاري 2020م، والذي يُبرز النتائج المتعلقة بهذا الربع ومقارنتها مع أداء القطاع في الربع المماثل من العام السابق. وتأتي هذه الخطوة، كجزء من التزام البنك المركزي بتوفير معلومات دقيقة وحديثة عن أداء قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية.

وبحسب التقرير، فقد شهد قطاع التأمين عدداً من التطورات الإيجابية خلال الربع الثالث من عام 2020م، حيث ارتفع صافي الدخل للقطاع بنسبة 1.9 % مدفوعًا بارتفاع دخل عمليات التأمين بنسبة 22.5 %. بينما بلغت الأقساط المكتتب بها 8.8 مليارات ريال بانخفاض طفيف عن الربع نفسه من العام الماضي يقدر بـ 0.4 %. كما أشار التقرير إلى تحسن هامش الملاءة المالية للقطاع حيث بلغ 178 %، إضافة إلى انخفاض المعدّل المجمّع إلى 97%، وانخفاض معدل الخسائر لتأمين المركبات.

"منشآت" توقع اتفاقية تعاون لتقديم منتجات تمويلية مبتكرة خاصة بالامتياز التجاري

وقعت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" والبنك العربي الوطني، اتفاقية تعاون لتقديم منتجات تمويلية مبتكرة خاصة بالامتياز التجاري وبميزات تنافسية بما يتوافق مع الأنظمة المصرفية الصادرة عن البنك المركزي السعودي، وذلك بهدف تحفيز صناعة الامتياز التجاري ودعم وتنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة وتعزيز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي .

ووقع الاتفاقية كلٌّ من نائب محافظ "منشآت" محمد بن مسفر المالكي، ورئيس إدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البنك العربي الوطني خالد عبدالعزيز الراشد .

واتفق الطرفان على أن يكون تقديم المنشآت للحصول على تمويل منتج الامتياز التجاري عن طريق بوابة التمويل التي تهدف إلى التسهيل على رواد الأعمال وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على حلول تمويلية مناسبة عبر بوابة إلكترونية واحدة.

البنك المركزي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي يصدران تقرير نتائج مشروع "عابر" للعملة الرقمية المشتركة

أعلن البنك المركزي السعودي "ساما" ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في بيانٍ مشترك نتائجَ مشروع "عابر"، ومشاركة التقرير النهائي لنتائج المشروع من خلال الموقع الرسمي لساما ومصرف الإمارات المركزي.

وتجدر الإشارة إلى أنه في ضوء التجارب والأبحاث المستمرة، فقد أطلق البنكان المركزيان مشروع "عابر" كمبادرة مُبتكرة تعد من أوائل التجارب عالمياً على مستوى البنوك المركزية في هذا المجال؛ تهدف إلى إثبات مبدأ وفهم ودراسة أبعاد إصدار عملة رقمية للبنوك المركزية (Wholesale CBDC)، واستخدام تقنية السجلات الموزعة عن كثب من خلال التطبيق الفعلي، والتعامل مع هذه التقنيات بشكل مباشر من أجل تنفيذ التحويلات المالية بين البنوك في البلدين بشكل يضمن تقليص مدة إنجازها وتخفيض تكلفتها ، وذلك عن طريق إصدار عملة رقمية للبنكين المركزيين مغطاة بالكامل صادرة بشكل مشترك بين ساما ومصرف الإمارات المركزي، وتستخدم فقط من قبل البنكين المركزيين والبنوك المشاركة في المبادرة كوحدة تسوية لعمليات البنوك التجارية في كلا البلدين؛ سواء كانت عمليات محلية أو عمليات بين حدود البلدين. وقد تم على مدار عام كامل تصميم حلول الاستخدام، وتنفيذها، وإدارتها. وتم توثيق الحلول، والنتائج، والدروس الرئيسية المستفادة في تقرير مشروع "عابر"، والذي تهدف من خلاله ساما ومصرف الإمارات المركزي إلى أن تساهم مخرجات المشروع بشكل كبير في المحتوى المعرفي في هذا المجال، وإرساء أسس العمل المستقبلي المُخطط لاستكشافه في السنوات المقبلة.

وأكدت ساما ومصرف الإمارات المركزي أن النتائج النهائية للمشروع أتت متوافقة مع نتائج التجارب المماثلة لعدد من البنوك المركزية في إثبات أن تقنية السجلات الموزعة ستساهم في تزويد البنوك المركزية بالقدرات اللازمة لتطوير أنظمة الدفع على المستويين المحلي وعبر الحدود. ويأمل الطرفان أن يمثل المشروع قاعدة لمزيد من الدراسات والتطبيقات بالمشاركة مع البنوك المركزية والمنظمات الدولية ذات العلاقة التي تركز بشكل خاص على دراسة الانعكاسات التي قد تترتب على أدوات السياسة النقدية واستقرار القطاع المالي، وتأثير الاحتمالات الفنية المختلفة على الأُطر التنظيمية، والقطاع بشكل عام.

"ساما" تصرح لشركتي تقنية مالية جديدة للعمل تحت مظلة البيئة التجريبية

أعلن البنك المركزي السعودي "ساما"، التصريح لشركتين متخصصتين في مجال التقنية المالية، وهما: شركة تابي السعودية للاتصالات وتقنية المعلومات Tabby ، وشركة نخلة لتقنية نظم المعلومات Tamara ؛ للعمل تحت مظلة البيئة التجريبية التشريعية (Regulatory Sandbox) لتنضما بذلك إلى قائمة الشركات المصرح لها من قبل البنك في الدفعات السابقة ليصبح إجمالي عدد الشركات 32 شركة.

وبينت "ساما"، أن الشركتين سبق أن تقدمتا بطلب الانضمام إلى البيئة التجريبية التشريعية خلال فترة التقديم الثانية من عام 2019م، وتمت الموافقة بعد دراسة طلب الشركتين واستيفائهما الشروط اللازمة وفق الضوابط المنشورة. موضحة في هذا الصدد، أن قبول خدمة حلول الدفع الآجل للمتاجر الإلكترونية (Buy now –Pay later) في البيئة التجريبية التشريعية للبنك المركزي أتى ضمن مساعي البنك الهادفة إلى دعم التجارة الإلكترونية، وتعزيز وتنويع الخدمات المالية والمنتجات المعروضة بالقطاع المالي، والدفع نحو التحول الرقمي بما يتوافق مع متطلبات وأهداف برنامج تطوير القطاع المالي أحد برامج رؤية المملكة 2030، وكذلك لرفع مستوى الشمول المالي.

مؤسسة النقد تعلن الترخيص لـ 3 شركات تقنية مالية في مجال المدفوعات

أعلن البنك المركزي السعودي "ساما"، الترخيص لثلاث شركات تقنية مالية جديدة في مجال المدفوعات الإلكترونية، وهي: شركة سكاي باند المالية "سكاي باند" لتقديم خدمات المدفوعات من خلال أجهزة نقاط البيع، وشركة مدفوعات نون الرقمية "نون باي" لتقديم خدمات المدفوعات من خلال خدمة بوابة الدفع الإلكترونية، وشركة اللون الرقمي لتقنية المعلومات "فوديكس" لتقديم خدمات المدفوعات من خلال خدمة أجهزة نقاط البيع، ليبلغ بذلك إجمالي عدد شركات المدفوعات المرخص لها من قِبل البنك المركزي في قطاع التقنية المالية - المدفوعات - حتى تاريخه إحدى عشرة شركة.

وتأتي هذه الخطوة؛ استكمالاً لجهود البنك المركزي في إطار تعزيز نشاط قطاع التقنية المالية والدفع نحو الارتقاء بالخدمات المقدمة في القطاع المالي. وقد جاء القرار؛ استناداً إلى اختصاص البنك المركزي بالترخيص والرقابة والإشراف على قطاع المدفوعات في المملكة، ووفقاً للصلاحيات الممنوحة له بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 226 وتاريخ 2 / 5 / 1440هـ، حيث تم إصدار القواعد التنظيمية لمقدمي خدمات المدفوعات بتاريخ 5 / 6 / 1441هـ الموافق 30 / 1 / 2020م والتي تهدف إلى توفير إطار تنظيمي يدعم الابتكار في قطاع المدفوعات والتقنيات المالية.

البنك المركزي السعودي يصدر قواعد الترخيص للأنشطة المساندة لنشاط التمويل

أعلن البنك المركزي السعودي "ساما"، صدورَ قواعد الترخيص للأنشطة المساندة لنشاط التمويل، والتي تهدف إلى تنظيم أحكام الترخيص لهذا النوع من الشركات، وتنظيم مزاولتها لأنشطتها، وذلك حسب الصلاحيات الممنوحة للبنك المركزي بموجب أحكام نظام مراقبة شركات التمويل ولائحته التنفيذية.

ويأتي إصدار هذه القواعد ضمن جهود "ساما" الرامية إلى دعم قطاع التمويل بالسماح بدخول أنشطة مساندة وجديدة لتعزيز القطاع ودعم الشركات وتسهيل عملها، وبما يتوافق مع دور البنك المركزي في تعزيز الاستقرار المالي ودعم فُرص النمو والتطور الاقتصادي الذي تشهده المملكة نحو تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030م.

الشركة السعودية للاستثمار الجريء تستثمر في صندوق ألفا المالية السعودي للنمو

استثمرت الشركة السعودية للاستثمار الجريء في صندوق ألفا المالية السعودي للنمو المدار من قبل شركة ألفا المالية .

وجرى التوقيع بحضور محافظ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية للاستثمار الجريء المهندس صالح بن إبراهيم الرشيد، والعضو المنتدب الرئيس التنفيذي لشركة ألفا المالية فهد بن خالد السعود، حيث وقّع شروط وأحكام الصندوق الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للاستثمار الجريء الدكتور نبيل بن عبد القادر كوشك والرئيس التنفيذي للاستثمار لدى شركة ألفا المالية معاذ بن نعيم النعيم.

إدراج "شركة بن داود القابضة" في السوق الرئيسية

شهدت السوق الرئيسية يوم الأربعاء الموافق 2020/10/21م إدراج وتداول أسهم شركة بن داود القابضة وعلى أن تكون نسبة التذبذب اليومي لسعر السهم 10%. وقد أعلنت الهيئة في شهر يونيو عن صدور قرار مجلس الهيئة المتضمن الموافقة على طلب شركة (بن داود القابضة) طرح (22,860,000) سهم للاكتتاب العام والتي تمثل (20%) من أسهم الشركة، وذلك من خلال الاكتتاب العام بسعر ٩٦ ريالاً سعودياً للسهم الواحد.

هيئة السوق المالية تنشر مشروع تعديل لائحة سلوكيات السوق لاستطلاع مرئيات العموم

انطلاقاً من أهداف الهيئة الاستراتيجية لتطوير السوق المالية وتعزيز ثقة المشاركين فيها، أصدر مجلس الهيئة قراره المتضمن نشر مشروع تعديل لائحة سلوكيات السوق ("المشروع")؛ لاستطلاع مرئيات العموم على مدى ثلاثين يوماً تقويمياً وانتهت بتاريخ 1442/4/13هـ الموافق 2020/11/28م.

تهدف التعديلات المقترحة في المشروع إلى تعزيز حماية المستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة التي تنطوي على احتيال أو تدليس أو تلاعب، إضافة إلى تعزيز البيئة التنظيمية والاستقرار في السوق المالية والعمل على تطوير الإجراءات الكفيلة للحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية وتحقيق الحماية للمستثمرين، وتطوير كل ما من شأنه تعزيز ثقة المشاركين بالسوق وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير الدولية في هذا الشأن لدعم نمو السوق المالية وازدهارها.

هيئة السوق المالية توافق على تسجيل أسهم شركتي "أبناء محمد حسن الناقول" و"وطني للحديد والصلب" لغرض الإدراج المباشر في "نمو"

أعلنت هيئة السوق المالية عن صدور قرار مجلس الهيئة بتاريخ 30 ديسمبر 2020 المتضمن الموافقة على طلب شركتي "أبناء محمد حسن الناقول" و"وطني للحديد والصلب" تسجيل أسهمهما لغرض الإدراج المباشر في السوق الموازية (نمو).

إدراج وتداول أدوات الدين الحكومية في السوق المالية السعودية

وافقت شركة السوق المالية السعودية (تداول) خلال الربع الرابع من العام 2020م على الطلب المقدم من وزارة المالية لإدراج أدوات الدين الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية من فئة سبق إدراجها وفقاً لقواعد الإدراج وذلك بقيمة إجمالية تبلغ (1,064,500,000) ريال.

هيئة السوق المالية تعتمد تعديل الملحق رقم (1) من الضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة

سعياً من هيئة السوق المالية إلى تطوير السوق المالية، وتحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص، أصدر مجلس الهيئة قراره باعتماد تعديل الملحق رقم (1) (نموذج التوكيل) من الضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة، وذلك بحذف متطلب الختم الرسمي من الموكل إذا كان مالك الأسهم شخصاً معنوياً.

وتهدف الهيئة من خلال هذا التعديل إلى تخفيف متطلبات توكيل المساهم ذي الصفة المعنوية شخصًا آخر لحضور الجمعية العامة أو الخاصة للشركة والتصويت على بنود جدول أعمالها نيابة عنه.

رفع القيود التنظيمية عن عمولة شراء وبيع الأسهم المدرجة في "نمو" على البائع والمشتري المخصصة لمؤسسات السوق المالية

وافق مجلس هيئة السوق المالية على رفع القيود التنظيمية عن عمولة شراء وبيع الأسهم المدرجة في السوق الموازية "نمو" على كل من البائع والمشتري المخصصة لمؤسسات السوق المالية (أعضاء السوق)، وتبقى عمولة شراء وبيع الأسهم المدرجة في السوق الموازية المخصصة لهيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية "تداول" دون تغيير.

وتهدف هذه الخطوة إلى تسهيل قيام مؤسسات السوق بتقديم خدمات ذات قيمة مضافة وخلق بيئة تداول أكثر جاذبية وتحسين مستويات السيولة الإجمالية والكفاءة في السوق. ويأتي هذا التغيير كجزء من سلسلة التحسينات التي تجريها هيئة السوق المالية و"تداول" لتطوير السوق الموازية، وهي تغييرات متوائمة مع أفضل الممارسات العالمية.

المركز الوطني لإدارة الدين يوقع مذكرة تعاون مع شركة نيبون لتأمين الصادرات والاستثمارات

وقَّع المركز الوطني لإدارة الدين – وزارة المالية- مذكرة تعاون مع شركة نيبون لتأمين الصادرات والاستثمارات (NEXI) مؤخراً، ووقَّع الاتفاقية من جانب المركز الرئيس التنفيذي للمركز الوطني لإدارة الدين الأستاذ فهد السيف، ومن شركة نيبون لتأمين الصادرات والاستثمارات السيد " أتسو كورودا" رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة.

وبهذه المناسبة أكد معالي وزير المالية رئيس مجلس إدارة المركز الوطني لإدارة الدين الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، أن توقيع مذكرة التعاون الذي يأتي بالتزامن مع الاجتماع الوزاري الخامس بشأن الرؤية السعودية اليابانية 2030، يهدف إلى توسيع فرص تمويل المشاريع الحكومية المنفذة من قبل الشركات اليابانية في المملكة العربية السعودية، مشيراً إلى أن هذه الاتفاقية ستساهم في خلق إطار عام للتعاون بين المركز الوطني لإدارة الدين وشركة "نيبون" لتأمين الصادرات والاستثمارات، وجذب المؤسسات المالية لتمويل مجموعة المشاريع الإستراتيجية المتنوعة في عددٍ من القطاعات بشروط إقراض منافسة وهيكل تمويل مرن، ليكون شريكًا مهماً في تحقيق أهداف المركز الإستراتيجية في التمويل.

المركز الوطني لإدارة الدين يتوّج بجائزة "قلوبال ماركتس" وجائزتي "قلوبال كابيتال"

تُوّج المركز الوطني لإدارة الدين بجائزة أفضل مكتب دين سيادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الصادرة عن "قلوبال ماركتس" العالمية، كما تُوّج بجائزتي "قلوبال كابيتال" لجوائز السندات للعام 2020م بوصفه "أفضل مصدر سيادي لأدوات الدين في الشرق الأوسط"، و"أفضل مصدر لأدوات الدين في الأسواق الناشئة".

هيئة السوق المالية توافق على ثلاثة طلبات تصريح تجربة التقنية المالية

بناءً على نظام السوق المالية وتعليمات تصريح تجربة التقنية المالية، والتي تهدف إلى توفير إطار تنظيمي يدعم ابتكار التقنية المالية (فنتك) في السوق المالية بالمملكة، أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراره بالموافقة على مجموعة من طلبات تصريح تجربة التقنية المالية تشمل:

شركة أصول وبخيت الاستثمارية لإنشاء منصة تمويل الملكية الجماعية. وبناءً على هذا التصريح، ستتمكن شركة أصول وبخيت الاستثمارية من اختبار منصة تمويل الملكية الجماعية الذي من خلاله يستطيع المستثمرون المشاركة في تمويل الشركات المتوسطة والصغيرة مقابل حصة في أسهمها، وتقدم تلك الخدمة عن طريق بوابة إلكترونية تملكها وتشرف عليها الشركة.

شركة صكوك المالية لإنشاء منصة لطرح أدوات الدين والاستثمار فيها. وبناءً على هذا التصريح، سيكون بمقدرة شركة صكوك المالية تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل المطلوب لمشاريعهم وذلك عن طريق ترتيب عملية طرح صكوك على المستثمرين المسجلين في المنصة.

شركة ثروة لاختبار خدمة المستشار الآلي (Robo-Advisory). وبناءً على هذا التصريح، ستتمكن الشركة من اختبار منتج المستشار الآلي الذي من خلاله يستطيع المستثمرون الحصول على خدمات استشارية من خلال منصة إلكترونية (أو تطبيق إلكتروني)، بشأن ورقة مالية أو برنامج استثماري بطريقة إلكترونية. كما تقدم الشركة خدمة إدارة الاستثمارات بطريقة آلية، والتي يمكن للمستثمرين من خلالها الاستثمار بشكل تلقائي عبر المنصة أو التطبيق.

المركز الوطني لإدارة الدين يعلن عن اكتمال خطة التمويل لعام 2020م والبالغ حجمها 220 مليار ريال سعودي

أعلن المركز الوطني لإدارة الدين عن اكتمال خطة التمويل لعام 2020م والبالغ حجمها 220 مليار ريال سعودي بنجاح، حيث تم تنويع مصادر التمويل عن طريق إصدارات حكومة المملكة العربية السعودية المحلية والدولية، واستحداث قنوات تمويل جديدة والتي تشمل: "التمويل الحكومي البديل، تمويل سلسلة الإمدادات، طروحات خاصة، بالإضافة إلى مشروع توحيد الإصدارات الحكومية المحلية".

وزارة المالية توقع اتفاقية تمويل بـ(3) مليار دولار مع الشركة الكورية للتأمين التجاري (KSURE)

أنهت وزارة المالية ممثلة في المركز الوطني لإدارة الدين توقيع اتفاقية تمويل مع الشركة الكورية للتأمين التجاري (KSURE) مؤخراً، حيث قام معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان بتوقيع الاتفاقية من الجانب السعودي، ومن الجانب الكوري الرئيس التنفيذي للشركة الكورية للتأمين التجاري السيد "لي ان هو".

وأوضح معالي وزير المالية الجدعان أن توقيع الاتفاقية يأتي في إطار التعاون المسجل بين المملكة العربية السعودية وعضو مجموعة العشرين جمهورية كوريا الجنوبية.

من جهته أكد الرئيس التنفيذي للمركز الوطني لإدارة الدين الأستاذ فهد السيف أن المركز الوطني لإدارة الدين قام بتنسيق وترتيب التمويل المقدم من الشركة الكورية للتأمين التجاري ، والذي يقدر بـ(3) مليار دولار أمريكي، حيث لاقى الطرح اهتماماً واسعاً من قبل المؤسسات المالية، مشيراً إلى أنه شارك في التمويل (10) بنوك من مختلف الدول، وأضاف السيف أن التمويل المقدم سيستخدم لتمويل المشاريع الحكومية الاستراتيجية في سياق تحقيق رؤية المملكة 2030.

المركز الوطني لإدارة الدين يوقع اتفاقيات مع 3 بنوك لتمويل سلسلة الإمدادات

برعاية معالي رئيس اللجنة التوجيهية بوزارة المالية الأستاذ عبدالعزيز الفريح، وقّعت وزارة المالية اتفاقيات مع ثلاثة بنوك محلية، لتمويل سلسلة إمدادات الوزارة بترتيب من المركز الوطني لإدارة الدين يوم الاثنين 1 ربيع الآخر 1442هـ الموافق 16 نوفمبر 2020م، بمقر الوزارة في الرياض، وذلك في إطار التعاون المثمر بين القطاع المالي في المملكة والمؤسسات المالية المحلية.

ووقع الاتفاقيات من جانب الوزارة الأستاذ فهد السيف الرئيس التنفيذي للمركز الوطني لإدارة الدين، ومن مجموعة سامبا المالية الأستاذة رانيا نشار الرئيس التنفيذي للبنك، ومن البنك الأهلي التجاري الأستاذ فيصل السقاف الرئيس التنفيذي للبنك ومن بنك ساب السيد ديفيد ديو العضو المنتدب.

وأوضح معالي الأستاذ عبدالعزيز الفريح أن توقيع هذه الاتفاقيات يأتي في إطار تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، والذي هو إحدى ركائز برنامج تطوير القطاع المالي؛ ليكون قطاعاً متنوعاً وفاعلاً لدعم تنمية الاقتصاد الوطني.

مؤشرات برنامج تطوير القطاع المالي

مؤشرات البرنامج	خط الأساس	الوضع الحالي	التزامات 2025
حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات(%)	%36	%49	%70
أصول القطاع المصرفي، مليار ريال سعودي	2,631	2,979	3,515
إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)	%1.9	%1.9	%2.4
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في تأمين الحياة للفرد، ريال سعودي	33.16	36.1	45
نسبة تغطية التأمين - الصحي (%)	%33	%28.2	%45
نسبة تغطية التأمين - المركبات (%)**	%39.6	%50	%77
مؤشر قيمة الاستثمار في مجال الملكية الخاصة والاستثمار الجريء، مليون ريال	9,304	9,578	11,404
عدد الجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا المالية	-	14	30
قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك (%)	%5.7	%8	11%
الائتمان للقطاع الخاص، مليار ريال سعودي	1,510	1,727	2,053.2
عدد الإدراجات في السوق المالية	6	5	26
الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%16.94	%20.6	%31
حجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(%)	%14	%22	%24.1
القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي*(%)	%66.52	%71	%80.8
حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من اجمالي حجم التداول (%)	%35.96	%10	%44
عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة المدرجة كنسبة من إجمالي عدد الشركات المدرجة (%)	%40.90	%19.32	%46
نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة (%)	%13.3	%12.8	%17.5
نسبة حسابات الاستثمار التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكتروني (%)	%82	95%	%70<=

* باستثناء شركة أرامكو

**طبقاً للبيانات الواردة من البنك المركزي السعودي

برنامج تطوير القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي هو أحد البرامج التنفيذية التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية؛ لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. ويسعى البرنامج إلى تطوير القطاع المالي؛ ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالاً لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل فيه، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار. ويسعى البرنامج إلى تحقيق أهدافه من خلال تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي، وضمان إنشاء سوق مالية متقدمة دون المساس بالأهداف الاستراتيجية التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار القطاع المالي.

المصادر: وزارة المالية، والبنك المركزي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية، والهيئة العامة للإحصاء، وشركة السوق المالية السعودية (تداول)، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، وبلومبرغ، ورويترز أيكون.

*تم تنقيح وتحديث بيانات فروع المصارف الأجنبية العاملة في المملكة طبقا للممارسات الدولية ودليل الإحصاءات النقدية والمالية في النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي السعودي.

هذا التقرير تم نشره من قبل مكتب برنامج تطوير القطاع المالي. وللاستفسارات أو التعليقات نأمل التواصل عبر البريد الإلكتروني fsdp@mof.gov.sa أو لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع التالي: https://vision2030.gov.sa/ar/FSDP